مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصها في يُحظر اقتباس محتويات كل من هذا وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل **12 أيلول/سبتمبر ، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش(الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، 2013 والساعة 19/00 بتوقيت جنيف، والساعة 22/30 بتوقيت دلهي، والساعة 2/00 بتوقيت طوكيو) 2013من يوم 13 أيلول/ سبتمبر**

UNCTAD/PRESS/PR/2013/36*
Original: English

تقرير للأونكتاد يقول إن العودة إلى استراتيجيات النمو المنتهجة قبل الأزمة ليست ممكنة ولا مستحسنة

التكيّف مع التحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي يقتضي إحداث تغيّرات سياساتية بعيدة المدى

جنيف، 12 أيلول/سبتمبر 2013 – يؤكد تقرير جديد صادر عن الأونكتاد أنه بعد مرور خمس سنوات على اندلاع الأزمة المالية العالمية، لا يزال الاقتصاد العالمي في حالة تفكك.

ويذهب **تقرير التجارة والتنمية لعام 2013**[1] إلى أنه من أجل التكيّف مع ما يبدو الآن أنه أزمة هيكلية في الاقتصاد العالمي، يلزم إدخال تغييرات أساسية على السياسة الاقتصادية السائدة. وترى دراسة الأونكتاد التي صدرت تحت العنوان الفرعي **"التكيف مع ديناميات الاقتصاد العالمي المتغيّرة"** أنه يجب على البلدان المتقدمة أن تتخذ إجراءات أكثر حسما لمعالجة الأسباب الأساسية للأزمة، وبخاصة ما يتعلق منها بتزايد التفاوت في مستويات الدخل، وتقلّص الدور الاقتصادي للدولة، وهيمنة الدور الذي يؤديه قطاع مالي سيئ التنظيم، ووجود نظام دولي مُعرّض للاختلالات العالمية. أما الاقتصادات النامية والانتقالية التي تعتمد اعتماداً مفرطاً على الصادرات من أجل تحقيق النمو فينبغي أن تُعيد النظر في استراتيجياتها الإنمائية وأن تعتمد اعتماداً أكبر على الطلب المحلي والإقليمي (انظر UNCTAD/PRESS/PR/2013/37).

ويستعرض التقرير اتجاهات الاقتصاد العالمي فيلاحظ أن معدل نمو الناتج العالمي الذي كان قد تباطأ فتراجع من 4.1 في المائة في عام 2010 إلى 2.8 في المائة في عام 2011 ثم إلى 2.2 في المائة في عام 2012 لن ينتعش بل قد يُسجّل مزيداً من التدهور ليبلغ

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , +41795024311 unctadpress@unctad.org
http://unctad.org/press

(1) **التقرير** (رقم المبيعات E.13.II.D.3, ISBN-13: 978-92-1-112867-3) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة: United Nations Publications Sales and Marketing Office على العنوان المذكور أدناه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. والسعر هو: 55 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (مع خصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية، وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). وينبغي إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: Publications@un.org, https://unp.un.org.

2.1 في المائة في عام 2013. وستظل البلدان المتقدمة متخلّفة عن مواكبة المتوسط العالمي، حيث ستبلغ نسبة الزيادة في ناتجها المحلي الإجمالي 1 في المائة فقط، وهو ما يعكس وضعاً يجمع بين استقرار معدل النمو في اليابان، وتراجعه بوتيرة معتدلة في الولايات المتحدة، وحدوث مزيد من الانكماش في منطقة اليورو.

وقد اعتمدت التدابير المحفّزة في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية على انتهاج سياسات نقدية توسّعية ولكن مقترنة بتدابير تقشّف مالي، إلى جانب استمرار ضعف الطلب الخاص. ولم تُفلح هذه السياسات في تعزيز توفير الائتمانات وتقوية الطلب الكلي والنمو. وقد استطاعت عدة اقتصادات نامية وانتقالية التخفيف من حدة التأثير السلبي للأزمة المالية والاقتصادية في العالم المتقدم عن طريق انتهاج سياسات اقتصادية كلية مضادة للتقلبات الدورية. إلا أنه مع تلاشي آثار هذه الاستجابات وعدم ظهور سوى القليل من العلامات التي تدل على تحسّن في البيئة الاقتصادية الخارجية، وجدت هذه الاقتصادات أن تفادي حدوث حالات التباطؤ في النمو هو أمر متزايد الصعوبة، ويحذر تقرير التجارة والتنمية من أن العودة إلى استراتيجيات النمو التي كانت منتهجة قبل اندلاع الأزمة لا تشكّل حلاً هي الأخرى، ذلك لأن تلك الاستراتيجيات قد بُنيت على أساس أنماط طلب وتمويل غير مستدامين.

ولا يزال النشاط الاقتصادي في معظم البلدان المتقدمة يرزح تحت وطأة آثار الأزمة المالية والاقتصادية التي بدأت في عام 2008، بما في ذلك عدم كفاية فرص العمل، وتقلص الأجور، وعدم اكتمال عملية ضبط الأوضاع المالية. غير أن استمرار ضعف النمو في عدة بلدان يرجع أيضاً إلى السياسة الاقتصادية الكلية التي تنتهجها حالياً. وفي الاتحاد الأوروبي، لم تكتمل بعد عملية تقليص نسبة المديونية، كما أن السياسات النقدية التوسعية قد أخفقت في تشجيع المصارف على تقديم قروض جديدة إلى القطاع الخاص – وهي قروض ضرورية لإعادة تنشيط الطلب. وفي هذا السياق، يؤدي تزايد نزعة التقشف المالي إلى جعل العودة السريعة إلى مسار نمو أعلى أمراً مستبعداً إلى حد بعيد. وفي الولايات المتحدة، بدأ الطلب المحلي الخاص ينتعش، وهو ما يُعزى إلى جملة أسباب منها تدعيم أوضاع قطاعها المصرفي، ولكن تخفيضات الإنفاق العام أخذت تؤثر تأثيراً انكماشياً. أما اليابان فتُقاوم اتجاه التقشف الحالي عن طريق توفير محفّزات مالية قوية إلى جانب التوسّع النقدي بهدف إنعاش النمو الاقتصادي وكبح الاتجاهات الانكماشية.

ويتوقع تقرير التجارة والتنمية أن تحقق الاقتصادات النامية والانتقالية نمواً بمعدلات مماثلة لتلك التي سُجلت في عام 2012 – أعلى بقليل من 4.5 و2.5 في المائة، على التوالي – ومن ثم ستظل هذه الاقتصادات تمثل القوى الرئيسية المحرّكة للنمو الاقتصادي حيث يُتوقع أن تُسهم بقرابة ثلثي نمو الناتج العالمي في عام 2013. وفي العديد من هذه الاقتصادات، نشأ النمو عن الطلب المحلي أكثر مما نشأ عن الصادرات، مع استمرار ضعف الطلب الخارجي من الاقتصادات المتقدمة.

ويكاد توسع التجارة العالمية أن يتوقف، حيث لم يزد حجمها إلا بأقل من 2 في المائة في عام 2012 والأشهر الأولى من عام 2013. وهذا التباطؤ في التجارة الدولية قد نجم في معظمه عن ركود النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة، ولكن وتيرة التجارة قد تراجعت إلى حد كبير أيضاً في الاقتصادات النامية والانتقالية. وأدى انهيار التجارة العالمية في الفترة 2008-2009 إلى تغيير أنماط التجارة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وظلت أحجام واردات وصادرات المناطق المتقدمة دون المستويات التي بلغتها قبل اندلاع الأزمة، وذلك باستثناء الولايات المتحدة حيث تجاوزت الصادرات مستوى الذروة السابق الذي بلغته في آب/أغسطس 2008. وشهدت مجموعة الاقتصادات السوقية الناشئة تباطؤاً كبيراً في وتيرة نمو التجارة، وتدل البيانات المتاحة عن النصف الأول من

عام 2013 على أن هذا التباطؤ يُرجّح أن يستمر. ويسلّط هذا الاتجاه العام نحو تراجع التجارة الدولية الضوء على أوجه الهشاشة التي لا تزال البلدان النامية تواجهها في وقت يشهد نمواً واهناً في البلدان المتقدمة.

وبالنظر إلى أن معدل النمو الاقتصادي الذي سجلته البلدان النامية كان أسرع منه في البلدان المتقدمة، فقد شهدت البلدان النامية زيادة كبيرة في نسبة مساهمتها في الاقتصاد العالمي – فحصتها في الناتج العالمي زادت من 22 في المائة في عام 2000 إلى 36 في المائة في عام 2012، بينما زادت نسبة مشاركتها في الصادرات العالمية من 32 في المائة إلى 45 في المائة على مدى الفترة نفسها. وقد نجم قدر كبير من هذه الزيادة عن توسّع التجارة بين الجنوب والجنوب.

غير أنه لم يطرأ سوى القليل من التغيّر على السمتين الرئيسيتين من سمات التجارة بين الجنوب والجنوب، أي تركّزها الضيق في آسيا، المتصل بالمشاركة القوية لهذه البلدان في سلاسل الإنتاج الدولية حيث تشكّل البلدان المتقدمة أسواقها النهائية، والدور الرئيسي للسلع الأساسية في توسّع التجارة بين الجنوب والجنوب على مدى العقدين الماضيين. وهذا يدل على أن التجارة بين الجنوب والجنوب لم تصبح محرّكاً مستقلاً ذاتياً للنمو في البلدان النامية. ومع ذلك، إذا استطاعت البلدان النامية أن تتحوّل نحو استراتيجية تعطي دوراً بارزاً لنمو الطلب المحلي، فستستطيع أن توجّه نسبة أكبر من وارداتها من المنتجات المصنّعة لأغراض استخدامها النهائي في أسواقها المحلية بدلاً من إعادة تصديرها إلى البلدان المتقدمة. ومن شأن هذا التحوّل أن يزيد من مساهمة التجارة بين الجنوب والجنوب في نمو الناتج في البلدان النامية.

وبالنسبة للاقتصاد العالمي ككل، يؤكد **تقرير التجارة والتنمية لعام 2013** أن السياسات المنسّقة الموجّهة والمرتكزة على أساس الطلب، حيث تطبّق بلدان الفائض تدابير محفّزة أقوى ولا يعتمد أي بلد سياسات انكماشية، تُفضي إلى تحقيق نتائج أفضل من حيث النمو، وتوزيع الدخل، وخلق فرص العمل، واستعادة التوازن العالمي، مقارنة بالسياسات الراهنة التي تلقي بكامل أعباء التكيّف على كاهل بلدان العجز. وتدل عمليات محاكاة سيناريوهات السياسات البديلة التي أُجريت باستخدام نموذج الأمم المتحدة للسياسات العالمية على أنه حتى ولو واصلت البلدان المتقدمة انتهاج سياستها الراهنة، يظل من الممكن أن تحسّن البلدان النامية أداءها الاقتصادي عن طريق توفير محفّزات اقتصادية منسّقة. وبالتالي فإن تعزيز التعاون الإقليمي والتجارة بين الجنوب والجنوب ينبغي أن يشكّلا مكوناً هاماً من مكونات الاستراتيجيات الإنمائية لهذه البلدان.

.**.